

مُلَخَّصُ

إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل

للامام الحافظ
ابن حزم الأنديلسي

بتحقيق

سعيد الأفغاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة على المبعوث بالهري ودين الحور رحمه للعالمين

أعود اليوم الى ابن حزم - وقد مضى على اشتغالي به وبكتبه أكثر من عشرين عاماً^(١) - لأقدم رسالة ملخصة في (إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل) عثرت عليها في تونس سنة ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م)، وكلها بخط الإمام الذهبي، وعلقها لنفسه من خط يحيى الدين بن عربي فجاءت تحفة تزدهي مؤلفها وناسخها ومعلقها.

واليت البحث عن أخت لها فيما عرفت من مكتبات خاصة أو عامة، أو على ذكر لها فيما أمكن لي من فهارس فلم أحلّ بطائل^(٢)، فبحث ذلك عزمي على

(١) في سنة ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠) نشرت دراسة وافية عنه الحققتها بتحقيق رسالة له في كتابي (ابن حزم الأندلسي ورسائله في المفاضلة بين الصحابة) - المطبعة الهاشمية بدمشق. وفي سنة ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) وصلتني ترجمة له من اليمن منسوخة من (سير النبلاء) للذهبي في مكتبة الامام يحيى حميد الدين رحمه الله امام اليمن، فقدمت لها ونشرتها في المدينتين الناصح والعاشر من مجلة المجمع العلمي العربي (السنة السادسة عشرة) ثم أخرجتها في نشرة لطيفة. (٢) أما الأصل (لا الملخص) فحفوظ في مكتبة غوطة (رقم ٦٤٠)، وقد قام بدراسته (غولديهر) - انظر مادة (ابن حزم) في المملة الاسلامية.

لكنني اطلعت على جزء من كتاب لابن حزم في هذا الموضوع، في مكتبة العلامة التونسي الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في قصره العامر بالمرسى على بعد نحو (١٦ كم) من تونس، هو الجزء الاول من كتاب (الاعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس) لابن حزم، والجزء ضمن ضاع من اوله أوراق غير قليلة، عاثت فيه الإرضة وخطله أميل إلى الدقة. ينتهي بـ:

« قال أبو محمد رحمه الله تعالى: ذكرنا من تناقضهم في القياس كما وعدنا بحول الله وقوته ما فيه كفاية لمن نصح نفسه، وتالله لو تتبعناه لكان أضاف ما ذكرنا، وبالجملة فما يسلم لهم قياس أصلاً... وتركهم الاتقوى منه وبالله تعالى التوفيق وله الحمد رب العالمين. »

العناية بها وإخراجها لرواد التراث العربي وخصوصاً (الحزميين) منهم .
ولا أعرض هنا لترجمة ابن حزم بل أحيل القارئ الكريم الى كتابي (ابن
حزم الاندلسي) الذي نفذ من سنوات وأنا بصدد إعادة النظر فيه لطبعة ثانية
إن شاء الله . لكنني لا مندوحة لي عن كلمات تدور حول موضوع الرسالة ،
فقد أحيط بسحب كثيفة من عنف المخالفين وشغبهم حتى التبس على بعض أهل
العلم حق ذلك بباطله ؛ وما زال أحرار الفكر في غت وبلاء من جاهل لا يفهم
أو عالم ذي هوى ، بل ما زالوا يعانون من تعصب المتعصبين وحملاتهم التي لاتورع
فيها عن الافتراء والتشويه الى يومنا هذا .

الفرقة الظاهرية :

نشط القياس في المئة الثانية للهجرة في مدرسة الفقه كما نشط في مدرسة اللغة
والنحو ، توطدت أركانه وسمقت معالمه وصارت له الكلمة في أكثر علوم العصر (١) ،
وامتد ذلك الى علوم الشريعة حتى أصبح في بعض المذاهب رابع الأصول الثلاثة
(الكتاب والسنة والإجماع) .

ثم بالغ فيه جماعة فقد موه على الإجماع ، وغلا آخرون فردوا الأحاديث
بالقياس ، وأغرق فريق ثالث صار يؤول الآيات ويحيد بها عن معناها الذي
أنزلت فيه إذا عارض ذلك قياساً له أو رأياً (٢) .

= وبعد هذا :

« هنا تم الجزء الأول من كتاب (الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب
أهل الرأي والقياس) ويتلوه إن شاء الله ذكر طرف يسير من شنيع أقوالهم في الدين لم
يتملقوا في شيء منها بكتاب ولا بسنة ؛ والحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً . »
والنسخة كلها بخط (البدر البشتكي) كتبها في رجب سنة ٧٨١ هـ ، وطالها (ابن
حجر) سنة ٧٩١ هـ وأثبت خطه بذلك ، ثم ذيل (السخاوي) بخطه على خط ابن حجر ،
فهي جلية بكتابها البدر ومطالها ابن حجر وبصاحبها السخاوي وكلهم من أعلام العلماء .
(١) انظر القياس في كتابنا (في أصول النحو) ص ٦٧ - ١٢٠ (طبعة ثانية ١٩٥٧
مطبعة الجامعة السورية) .

(٢) نقل ابن قتيبة عن بعض هؤلاء غرائب وطامات وأضاحيك أحياناً فانظرها في كتابه
(تأويل مختلف الحديث) ص ٦٢ - ٨٤ مطبعة كردستان العلمية بمر سنة ١٣٢٦ هـ) =

ولم يكن حال القياسيين بالبائع على الرضى فيطمئن الناس الى أصولهم ، بل كانوا فيما بينهم أشد اختلافاً ، إذ ليس في أيديهم ما يجمعون على تقديره كالذي في أيدي أهل الآثار ، وإنما هو القياس بالرأي وهذا يختلف باختلاف القائمين بها وضعنا لهم من قواعد ، ولم يزد من مرور الزمن وعقد جلسات المناظرة وإعمال المقاييس إلا اختلافاً وانقساماً ، بل كانوا - كما لاحظ ذلك ابن قتيبة - « في طول تناظرهم وإلزام بعضهم بعضاً الحجة في كل مجلس مرات ، لا يزولون عنها ولا ينتقلون . » (١)

وتفان ذلك كله حتى شاع القياس بالرأي وأدى الى تحريم الحلال وإحلال الحرام كما نقل ابن حزم في هذه الرسالة (٢) ؛ بل واستجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجلي الى رسول الله ، ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ولا أنهم لا يقيمون لها سنداً ، كما قال أبو العباس القرطبي (٣) . فانتسعت الشقة بين هذا الفريق والفريق المعتدل الذي لا يلجأ الى القياس إلا حين لا يكون نص ولا إجماع .

المبالغة فالغلو فالإغراق أنتجت بطبيعة الأمور رد الفعل كما يقولون ، وردت الناس الى الحذب على القرآن والسنة يعنون بعملها والعمل بها ، ثم صاروا - كما ستري في هذه الرسالة - يحذرون من الرأي والقياس :
١ - بعضهم اتباعاً لأوامر الله وسنة نبيه ، وغفل لهم بالإمام البخاري

= من ذلك قوله : (ولسروا القرآن بأعجب تفسير يريدون أن يردوه إلى مذاهبهم ويحملوا التأويل على تحكمهم ، فقال فريق منهم في قوله تعالى : « وسع كرسيه السموات والارض » : أي علمه ، وجاؤوا على ذلك بشاهد لا يعرف وهو قول الشاعر :
ولا يكرىء علم الله مخلوق

كأنه عندهم : (ولا يعلم علم الله مخلوق) ، و (الكرسي) غير مهموز !! - ص ٨٠

(١) المصدر السابق ص ٧٤ ، ٧٦ .

(٢) انظر ص ٦٩ ، ٧٠ .

(٣) انظر ص ١١١ من شرح السخاوي لألفية العراقي في مصطلح الحديث .

الذي عقد في كتابه (الجامع الصحيح) باباً ترجمه بما يأتي :

باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل مالم ينزل عليه الوحي فيقول: (لا أدري)
أولم يجب حتى ينزل عليه الوحي ، ولم يقل برأي ولا قياس لقوله تعالى « بما أراك الله » (١)

٢ - وبعضهم اجتهداً للناس بما يجمع أمرهم وتصلح عليه حالهم ، ونمثل
لهؤلاء بآبن المقفع فقد عرض في (رسالة الصحابة) لمساوىء الحكم بالرأي فيما لم
يكن فيه أثر ، الأمر الذي أدى إلى تضارب الأحكام ، حتى لقد سفكت
الدماء بغير حجة ولا دليل ، (٢) .

فإذا أضفت إلى ما تقدم عاملاً آخر له أثره النفسي الخفي وهو مساندة
الدولة العباسية لأهل القياس وتنصيبهم منهم كبار القضاة كما فعل الرشيد حين
جعل أبا يوسف قاضي القضاة فلا يلي قاضي قضاة فيما بين المشرق والمغرب إلا
إذا كان من أتباعه أو رضي عن مذهبه ، إذا أضفت ذلك عرفت القوة التي تمخض
بها المجتمع عن الاتجاه المقاوم لهذه النزعة ، فكثير أتباع أهل الحديث من أعداء
القياس والرأي ، وكان هذا المنزع عند الناس الدليل على ورع صاحبه وتدينه .
في هذا الجو نشر داوود بن خلف إمام أهل الظاهر مذهب في بغداد ،
فمثل الطرف المقابل لغلاة القياسيين ، وراج الأخذ بظاهر النصوص وإغفال
ما عداها وعرفت النزعة بـ (الظاهرية) والمذهب بالمذهب الظاهري ، وتشدد
هؤلاء بالأخذ بحرفية النصوص حتى كادوا يجورون بشدة تمسكهم بالمنطوق
الحرفي الضيق على مفهوم اللغة نفسها . ويتبع هذا المذهب في المشرق جماعات
في العراق وخراسان والشام ، وأفراد في غيرها .

وما أنا بسبيل تأريخ المذهب الظاهري ، وإنما هي خطوط أردت بها تصوير
الجو الذي نشأ فيه لاأخلص منها إلى القول بأن غلوهم في الحرفية من جهة ،
وخوف مخالفتهم من أن يصبح لهم سلطان فيقضوا على مدرسة القياس التي صار

(١) تمام الآية : « إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا

تكن للغائبين خصيما » - سورة النساء ٤ / ١٠٤ .

(٢) انظر رسائل البلغاء ص ٢٦ .

لها الحكم والنفوذ من جهة ثانية، هذا وذاك التباع عليهم متعصبة المقلدة من أتباع المذاهب من الحنفية والشافعية والمالكية ، فابتدأت معركة حامية على مذهب أهل الظاهر لم تهدأ في الجو التقليدي حتى يوم الناس هذا ؛ فالسبكي من الشافعية في المئة الثامنة (توفي سنة ٧٧١ هـ) ينقل رأي أصحابه في عدم اعتبار خلاف الظاهرية في الفروع مطلقاً ، ويروي عن الاستاذ أبي إسحاق الإسفراييني أن هذا الرأي رأي الجمهور وأنهم قالوا : « إن نفاة القياس لا يبلغون رتبة الاجتهاد ولا يجوز تقليد القضاء ... والمحققون من علماء الشافعية لا يقيمون لأهل الظاهر وزناً » ، « ... وبحق قال حبر الأصول القاضي أبو بكر : لني لا أعدم من علماء الأئمة ولا أبالي بخلافهم ولا وفاقهم »^(١) .

وقيل السبكي عبر نجم الدين الطوفي عنهم بالجود حين قال : « وأما الإجماع فقد أجمع العلماء إلا من لا يعتد به من جامدي الظاهرية على تعليل الأحكام بالمصالح ودرء المفاسد . »^(٢)

وتوالت الحملات عليهم في كتب اصحاب المذاهب الى يومنا هذا ، وأنا لا أمثل بالشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله فعنفه وتعصبه مشهوران ، وإنما أمثل بعلامة تونس الشيخ الجليل محمد الطاهر بن عاشور فإن له مؤلفاً نفيساً نافعاً في الأصول عابهم فيه غير مرة^(٣) .

ولم يكن يفقد هذا المذهب انصاراً من العلماء ولا سيجاً الحنابلة^(٤) ، فكانوا كثيراً ما ينقلون مسائله في الفروع مع حججهم عليها في مواضع متفرقة من كتبهم كما فعل ابن تيمية ، بل إن الإمام الشوكاني بسط مذهبهم في نفى القياس

(١) طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي ص ١ / ٥٥

(٢) مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه (لعبد الوهاب خلاف) ص ٩٧ (مصر

سنة ١٩٥٥) .

(٣) مقاصد الشريعة ص ٤٦ (تونس سنة ١٣٦٦ هـ) . وقال أيضاً في ص ١١٣ :

« ومنكرو القياس لا سعة لهم في الشريعة . »

هذا والكتاب خطوة سديدة نحو إنشاء علم في (أصول الأصول) في الفقه .

(٤) انظر صفحة ٦٣ من كتابي (ابن حزم الاندلسي ..)

وأدلتهم عليه وأيدم وعرض لجميع خصومهم فنقضها واحدة واحدة^(١) .
هذا في المشرق ، أما في المغرب فلا جماعة للمذهب الظاهري ، لكن قد
يتفق وجود أفراد أخذوا به ولم يكن لهم أثر في بلاد أمراؤها وشعوبها يذهبون
في الفقه مذهب مالك ، ولا يكاد يكون فيها من أتباع غيره إلا نزر قليل لا يذكر
من الشافعية .. حتى نشأ ابن حزم فملأ الأندلس والمغرب بالفقه الظاهري
وجدله وأصوله وشغل الناس به حياته وبعد مماته .

ابن حزم الظاهري

لم يتفقه ابن حزم قبل أن يجتهد ظاهرياً بالمذهب الشائع في الأندلس: مذهب
الإمام مالك ، بل تفقه بمذهب الشافعي وجرّ على نفسه خصومة مجتمعة ، فلما
قال بالظاهر ألب عليه الفقهاء والعامة والامراء ، واستأنف بذلك حياة كلها
عنت وأذى ومضايقات ، وزاد النار ضراماً مزاجه العصبي ولسانه الحاد وبلاغته
ذات المضاء ، وأحوال تقلبت به من وزارة إلى سجن إلى تشريد ... مما تكفل
ببيانه كتابنا السابق عنه فلا نعيد هنا شيئاً منه ، وكان أشد الفقهاء المالكيين
عليه أبو الوليد الباجي ، فقد كان ابن حزم رحل إلى جزيرة (ميورقة) ينشر
فيها مذهبه الجديد ولم يلتق رحمه الله سنداً من أحد إلا من والى ابن رشيقي إذ
كان عالماً حراً حماء من فقهاء بلده ، وما كاد يصيب نجاحاً ما حتى كتب بعض
فقهاءنا إلى أبي الوليد يستقدمونه لدرء حملة ابن حزم ، فلبى الدعوة وقاد عليه
حرباً اضطره بسببها إلى الرحيل . ثم تولى كبر الحملة عليه بعد وفاته بمئة سنة
أبو بكر بن العربي (توفي سنة ٥٤٣ هـ) فلما كتبه بالرد عليه مثل (العواصم من
القواصم) و (الدواهي والنواهي) . وتوالى الأمر فكان ذلك شأن أكثر
من ترجموا له حتى الأفاضل منهم كصاعد الأندلسي وأبي مروان بن حيان في
المغرب وكالسبكي والذهبي وغيرهما في المشرق^(٢) .

(١) انظر الفصل الثاني (حجية القياس) من كتابه (إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق
من علم الأصول) .

(٢) انظر على سبيل المثال الفصول الآتية في كتابي (ابن حزم الأندلسي) : بينه
وبين الباجي ص ٣٨ - مذهبه ص ٦١ - هو والناس ص ١٣٣ .

والمضحك المبكي حقاً أن يولع بالحملة عليه أحد أسباطه وهو أحمد بن محمد ابن حزم من ذرية صاحبنا ابن حزم من قبل أمه ، فقد ألف في الرد عليه كتاباً اسمه (الزوائغ والدوامغ) « تابع فيه أبا بكر بن العربي في كتابه المسمى بالدواهي والنواهي »^(١) .

وأنكى بما تقدم أنهم بنوا من الحجة قبة وجعلوا نقد ابن حزم البري لا آراء بعض الأئمة طعناً عليهم وانتقاصاً لا قدراً وهو الذي عاش عمره للحرية والإنصاف ، ثم زادوا فافتروا عليه ما لم يأت وروّجوا أنه قال في الإمام أبي حنيفة وصاحبه زفر :

إن كنت كاذبة الذي حدثني فعليك إثم أبي حنيفة أو زفر
المائلين إلى القياس تعمداً والراغبين عن التمسك بالاثار^(٢)

مع أن الإنصاف والادب لا يكادان يبارحان ابن حزم ، فهذا الباجي على عداوته وخصومته وإبذائه ، يذكر يوماً أمام ابن حزم فيقول : « لولم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب إلا أبو الوليد الباجي لكفاهم »^(٣) . ويذكر كتاب (التاريخ الكبير) لأبي مروان بن حيان وهو أصغر من ابن حزم سنّاً وقدراً فيقول فيه : « أجل كتاب ألف في هذا المعنى ، وهو في الحياة بعد ، لم يتجاوز الاكتحال »^(٤) . بل إنه لينقل في رسالته هذه التي نشرها ، عن أبي حنيفة ما يبرئه كتقديمه الحديث الضعيف على القياس (ص ٦٨) ، وعيبه القياس في بعض المواضع (ص ٧١) . وأبعد من ذلك أنه اعتذر لكل مشتغل بالقياس بقوله : « ولما أفنى من أفنى منهم بالرأي على وجه أنه احتياط

(١) بنية الوعاء ص ١٥٨ .

(٢) نسبة البينين إليه مشهورة ، وقد ذكرني بخطاً النسبة أحد أعلام المغرب الأجلاء السيد المدني بن الحسين عليه رحمة الله وقال : إن الخطيب البغدادي رواها بسنده منسوبة إلى أحمد بن المعدل ، والأمر كما أفاد ، فيها في (تاريخ بغداد) للخطيب في ١٣ / ٣٩٣ طبة الحانجي سنة ١٣٤٩ هـ .

(٣) نفع الطيب طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد (مصر سنة ١٣٦٨) ٥ .

(٤) نفع الطيب ٤ / ١٦٧ .

منه ، لاعلى وجه الشرع . هـ - ص ٦٣ . والذي يسوق الاذلة ليدعم رأياً له
فإذا وجد في أحدها مطعناً طعن ولم يبال ، لايتهم في انصافه وحرية وامانته^(١) .

وبشاء الله أن يكافئ ابن حزم بعد موته * * * فتقوم دولة الموحدين بالمغرب
وينصرف بعض أمرائها مذهب أهل الظاهر ، وتتداول كتب ابن حزم بعد أن أحرقت
في حياته جهاراً بإشيلية ، ويكون رد القدر على حساده وقفة يقفها المنصور
الموحدي ثالث خلفاء الموحدين على قبر ابن حزم خاشعاً يتساءل : « عجباً لهذا
الموضع يخرج منه مثل هذا العالم !! » ثم يلتفت إلى من حوله ويشهد شهادة
التاريخ الحق قائلاً : « كل العلماء عيال على ابن حزم »^(٢) .

والمصور الموحدي هذا أقرّ عيني ابن حزم في قبره ، فقد كان ظاهرياً
و « تظاهر بمذهب الظاهرية وأعرض عن مذهب مالك » ، فعظم أمر الظاهرية
في أيامه وكان بالغرب منهم خلق كثير يقال لهم (الحزمية) نسبة إلى ابن حزم
رئيسهم إلا أنهم كانوا مغمورين بالمالكية فظهروا وانتشروا في أيام يعقوب^(٣)
هذا . وقد حقق ثالث الموحدين بهذا أيضاً أمنية مؤسس دولة الموحدين وخليفته
في الثورة على التقليد بالمغرب ورد القدسية إلى النصوص التي كان القياس والتقليد
يتغافلان عنها أحياناً .

معاداة ابن حزم القياس مع تأليفه في المنطق

وبعد ، فأمامنا الآن سؤالان :

- ١ - هل صحيح أن ابن حزم يعادي القياس ؟
 - ٢ - كيف نجمع بين قوله بإبطال القياس وتأليفه في المنطق المؤسس على القياس ؟
- وأنا أبادر فأقرر لها جواباً واحداً هو أن ابن حزم عادي القياس في
التشريع لأنه رجل منطقي أو منطقي إلى أبعد حدود المنطقية ، وأن هذا العداء
وتأليفه في المنطق منسجمان متوافقان وإليك البيان :

(١) انظر ص ٥٦ الآية السطر ٩

(٢) نفع الطيب ٢٢٢/٤ .

(٣) نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة للمرحوم أحمد تيمور ص ٢٦ .

انه دقق النظر فوجد بنص القرآن أن أصول الأحكام ثلاثة : الكتاب والسنة والإجماع ، ثم وجد أن الله لم يتعبدنا بعله ، وأنه استأثر بحكمة الأمر والنواهي ، وأنه ليس للبشر أن يعلل حراماً أو حلالاً لم يخبرنا الإله ولا رسوله بعلته ثم يزعم أن الله أراد هذه العلة فهذا « تحكم على الخالق الأول » (١) على حد تعبيره ، وأنا إذا فتحنا هذا الباب اختلفت الأحكام بين رجل ورجل وعت الفوضى « وليس يعجز أحد عن ربط شيء بشيء لا رباط بينها بلسانه إذا استجاز القطع بما اشهى » (٢) . ثم مضى يوازن بين الشرائع والطبائع فأنهى إلى أنها مختلفان كل الاختلاف وأنه « ليس في الشرائع علة أصلاً بوجه من الوجوه ، ولا شيء يوجبها إلا الأمر الواردة من الله عز وجل فقط » (٣) ، وأن العلة التي لا تتخلف لا تكون « إلا في الطبيعات فقط . » (٣)

ويعقد فصلاً خاصاً في كتاب (التقريب لحد المنطق) يتوجه بما يلي : ذكر أشياء عدها قوم براهين وهي فاسدة وبيان خطأ من عدها براهناً . وأول ما يذكر تحت هذا العنوان قوله : فمن ذلك شيء سماه الأوائل (الاستقراء) وسماه أهل ملتنا : القياس ، (٤) فإذا مضيت في قراءة هذا الفصل أيقنت اعتماداً على العلم الحاصل بالحس والمشاهدة أن العلل هنا كلها متوهمة . فأنت ترى أن المنطق هو الذي حدا الإمام ابن حزم على إبعاد (التعليل ثم القياس) عن أصول التشريع ، وأن من أشنع الخطأ الذي يقع فيه بعض العلماء غير المفكرين محاوراتهم عقد الصلة بين المعيّيات والطبيعات مع البون الشاسع بين الأدوات التي بها يحصل العلم في كل منها ، كالذي يريد البرهان على قضايا الكيمياء بالنظريات الهندسية .

ومع خلاف الأدوات قد يتفق أحياناً أن تتحد الأحكام فلا ينبغي أن نغتر بذلك ، وهو ما فطن إليه ابن حزم حين قال : « وقد وافقنا أصحاب القياس في

(١) التقريب لحد المنطق من ١٦٧ (بيروت سنة ١٩٥٩ م)

(٢) ص ١٧٥ .

(٣) المصدر السابق ص ١٦٩ .

(٤) ص ١٦٣ .

نتائج كثيرة ، إلا أن مقدماتنا غير مقدماتهم فليس إلزامنا إياهم ولا إلزامهم إيانا رافعاً للشغب بتلك النتائج واجباً ، لكن حتى نتفق على المقدمات الموجبة لها ،^(١) وحسبك هذا بياناً في التزامه حدود المنطق وإخلاصه وغوصه في دقائقه بفهم وأمانة ، فهو لا يستخفه اتحاد النتائج إذا اختلفت المقدمات ولا يرضى إلا بالضبط فيها كليهما .

و « لتعظيم ابن حزم حرمة المنطق رواه بإسناده الخاص إلى (متى) الترجمان الذي ترجمه إلى العربية ، كما روى ابن تيمية في كتابه (الرد على المنطقيين)^(٢) وبذلك يميز من كثير من أعلام العلماء الذين حاربوا المنطق الأرسطي^(٣) .

(١) التقريب لحد المنطق ص ١٤٤ .

(٢) ص ١٣٣ (طبع ببيبي سنة ١٩٤٩ م) .

(٣) من المفيد هنا الإشارة إلى مايلي :

لم تكن النظرة الاندلسية إلى المنطق مشجعة في عصر ابن حزم ، فأصحاب المنطق عاربون في المغرب والأندلس ، بل أن الأندلسيين حلوا على الغزالي لدخول المنطق في مقدمة كتابه (المستصفى) ، وختم ابن حزم أبو الوليد الباجي من أعدى أعداء المنطق أفق بعدم جواز قراءته إلا لبيان فساد ، ونقل إلى أهل الأندلس أن المنطقيين ينفذون مستحق مستضعف .

أما في المشرق فلست بناس حلة ابن تيمية في مقدمة كتابه (أدب الكاتب) على عصره لتباينهم بطوم العربية والإسلام واشتغالهم بمنطق يونان والجوهر والمرص والهيولى . . . الخ ثم توالى الحملات حتى حكموا في المصور المتأخرة بتحريمه . وألف ابن تيمية في ذلك كتابيه (الرد على المنطقيين) و (نقض المنطق) وقد طبعا .

وكان الحملات رد فعل ، فكثير المناضلون عنه كما فعل أبو حيان التوحيدي في (رسالة العلوم) ثم استقر الرأي بمد الأخذ والرد على الجادة ففرقوا بينه وبين الفلسفة ، وأوجبوا تعلمه واختلفوا في تعلم الفلسفة .

والإنصاف يقتضينا الاعتذار عن الذين حملوا عليه أول ما فشا ، فقد نشأ مبهماً غامضاً متشراً كثير الإعنات لمحصلة قليل الثمرة . والسبب في ذلك أنه تأدى إليهم من ترجمات سريرية ضئيلة بلغة عربية ركيكة ، وقد كان تعبير أبي سعيد السيرافي تاريخياً دقيقاً لعله حين قال يصف مترجمه « ترجوا لغة ثم فيها ضغاء نافصون بترجمة أخرى ثم فيها ضغاء نافصون ، وجعلوا تلك الترجمة صناعة » الإمتاع والمؤانسة ١ : ١٢١ وقرأ الحوار الذي دار بين السيرافي ومتى بن يونس حول منطق يونان . انظر : صحيفة المعهد المصري بمطريد ١٣٧/١ ، ١٩/٢ ومقدمة أدب الكاتب ، ورسالة العلوم لتوحيدي طبع الجوائب .

لذلك لم ينس ان ينص حتى في كتاب المنطق هذا على ان مصادر الفتيا ترجع الى مقدمات مأخوذة من القرآن والحديث اللذين صحا بالبواهي ، وإلى إجماع العلماء الأفاضل الذي صح بالقرآن على ما بينا في سائر كتبنا^(١) .

لم يقتصر ابن حزم على تحكيم منهجه هذا السليم في فروع الفقه ، بل سلطه على العقائد أيضاً ، وهذا من باب أولى ، فقارئ كتابه الكبير (الفصل) يستمتع بكثير من مناقشته عقيدة الأساعرة وغيرهم من فرق المسلمين ، بل يحكمهم هذا المنهج في مناقشته عقائد اليهود والنصارى أيضاً إذ لا يقبل في هذا الباب إلا ما ورد عن المشرع من النصوص سليماً غير محرف . وقد لفت هذه الظاهرة مؤرخه في (المعلة الإسلامية) فعدّ تطبيقه المبادئ الظاهرية في ميدان العقائد ابتكاراً انفرادياً لابن حزم^(٢) .

ظاهرة ابن حزم

إذا بحثت عن مسألة ليس لها حكم في قرآن ولا سنة ولا إجماع ، فرحت تجتهد وتقيس برأيك حتى تنتهي إلى حكم يقنعك فلا اعتراض لابن حزم عليك إذ كنت تجتهد لنفسك في أمر لا حكم للشرع فيه فتفعل ما تراه صواباً ، ولك في ذلك سلف من الصحابة والتابعين ممن رأى لنفسه ولم يفت لغيره ؛ أما إذا زعمت أن هذا الذي انتهيت إليه بالرأي والقياس هو حكم الله فهانئ الطامة عند ابن حزم والمذهب الظاهري .

وبذلك يلتقي هو وأبو حنيفة (رأس القياسيين) الذي يفضل الحديث الضعيف على القياس كما سير بك في هذه الرسالة .

إن الظاهرية هي الاتجاه المضاد لحركة المستهينين بالنصوص ، والمذهب - إذا حكمنا أصول الشريعة - منطقي سليم المنهج لا حرج على الآخذ به ما لم يخرج

(١) التوقيب لحد المنطق ص ٢٠٢ .

(٢) انظر ترجمته في (المعلة الإسلامية) .

في تطبيقه على العرف اللغوي . وهذه الرسالة التي ننشرها ترد إلى النفوس ما وهن فيها من حرمة النصوص الشرعية وتردعها عن الاستطالة عليها برأي أو قياس أو تعليل موهوم .

مزية الرسالة وتاريخها بين كتب ابن حزم

« لما كتبنا كتابنا الكبير في الأصول وتفصيلنا أفعال المخالفين وشبههم وأوضحنا بعون الله تعالى ومنته البراهين في كل ذلك ، رأينا بعد استخارة الله تعالى والضراعة إليه في عونه على بيان الحق أن نجتمع تلك الجمل في كتاب لطيف فيسهل تناوله ويقرب حفظه ويكون إن شاء الله درجة إلى الإشراف على ما في كتابنا الكبير وحسبنا الله ونعم الوكيل » (١) .

من عادة ابن حزم أن يعتمد إلى مثل هذه الحطة في تلخيص مطولاته ، وكان خيراً كبيراً أن يتولى ذلك هو نفسه إذ كان أخبر بالأهم الأهم من محتويات كتبه ، وكانت هذه الحطة أخلق ألا يضيع فيها روح المؤلف ولا مزاجه ولا هدفه من التلخيص .

والظاهر أن غرضه من تلخيص رسالتنا هذه لا يبعد عن غرضه الذي شرحه آنفاً في اختصار (النبذة) . أما الأصل (إبطال القياس ..) فلتعذر الوصول إليه لا أستطيع الإدلاء بحكم ما عنه ، إلا أنه - على كل حال - من مطولاته التي ذاعت أسماؤها . وأستظهر أنه ألفه بعد (المحلى) للأمر الآتي :

في كتابه المحلى أظفرنا هو بالتأريخ والتاريخي لبعض كتبه فقد قال (٥٧/١) :
« .. وكل آية أو حديث مؤهوا بإيراده هو مع ذلك حجة عليهم على ما قد بيناه في كتاب (الإحكام لأصول الأحكام) وفي كتاب (النكت) وفي كتاب (الدرة) وفي كتاب النبذة » (٢) .

ولو كان (إبطال القياس) مؤلفاً حينئذ لذكره في (المحلى) مع الكتب

(١) من مقدمة كتابه (النبذة) ص ٦ (مطبعة الانوار بمر سنة ١٩٤٠) .

(٢) هذا هو الصواب في الاسم لا (النبذة) كما في المطبوع ، والاسم الكامل كما نقله بروكمن : النبذة الكافية في أصول أحكام الدين - انظر كتابي ابن حزم الاندلسي/ص ٥٩ .

المتقدمة ، بل قبلها اذ هو مظنة ما أشار إليه من بحث .
ثم بدا له أن يلخصه ، تقريباً على العلماء فيكون لهم كالمخطط المفصل لمضمون
الكتاب الكبير أو كالمذكرة لما فيه ، فكانت رسالتنا التي نشرها منبهين إلى
أنها - على اختصارها - لحصها للمختصين لا للمبتدئين .

لا أريد هنا التعرض للخصائص العامة لابن حزم في كتبه من سعة حفظ ،
وبعد غوص ، ودقة فهم ، وقوة حجاج ، وإطلاع محيط على المذاهب وأدلتها ،
ثم سلامة منهج وتنظيم فكر ، وغنف أحياناً في التعبير ، وسلاسة وسيلان في
الأسلوب . . الخ وإنما أشير إلى ما تفردت به رسالتنا في اختصارها :

البحوث التي طرقها هنا منتشرة مستفيضة في كتبه تختلف بسطاً وقبضاً ،
وقد رجعت إليها في (الإحكام) وفي (النبذ) وفي (مراتب الإجماع)
ورجعت في فروعها إلى (المحلى) فوجدت في رسالتنا (تركيزاً) و (تكييفاً) ؛
ولو لم يكن اسم ابن حزم عليها لدلت على صاحبها بإيجازها البليغ المفيد عند
المتقف (الحزمي) المتوسط به العالم الفطن . وقرأ على سبيل المثال صفحتين
تكلم فيها على (الاستحسان) في كتابه (الإحكام) ثم عد إلى (الاستحسان)
في رسالتنا هذه حيث تجده ألم في سطرين بأهم ماجاد به هناك في صفحتين فلم يفقه
شيء ذو بال ، فهو مختصر جيد جداً ، ولا تنس ثانية أنه للمختصين
لا للمبتدئين .

الرسالة منظمة منطقية الخطى على مثل ما فعل في (المفاضلة بين الصحابة)^(١) :
بدأ بتحديد المصطلحات الأربعة (القياس والاستحسان والتعليل والتقليد)
وتاريخ حدوثها ، ثم عرض لجميع القائلين بها يسردها سردها ثم يعود عليها
بالإبطال ويحتج لما يقول بما شاء من أدلة يمدد بها ذهن واع وحافظة كالبحر اللجي .
وإذ كان الملخص هو المؤلف نفسه لم نستغرب أن نجد في هذا الملخص

(١) انظر وصفنا لذلك في كتاب (ابن حزم الاندلسي) ص ١٥٧ فا بعد ، فهو يتطبق
على رسالتنا هذه تماماً .

فوائد أو تعبيرات أو تفاصيل لا نجد لها في مظانها من مطولاته^(١) ، فأزمان تأليفها - كما قدمت - مختلفات ، فلا عجب أن يختلف التعبير أحياناً أو أن يفرد المتأخر منها بضرب من المزايا ليس في المتقدم .
لذلك لم أكد ألاحظ هذه المزايا وإن أصفح الرسالة ممعناً فيها في المكتبة (العبدلية) بتونس في (١٠/٨/١٩٥٦ م) حتى ايقنت أنها اثر ثمين خليق بالخدمة والنشر ، إذ كان احد الأساليب (الحزمية) التي عني ابن حزم - رحمه الله - بأداء بحوثه عليها إلى الناس . ومن حق تراثه ان ننشره كما يجب ، فهدفه من التلخيص غير هدفه من البسط ، وكلاً أراد لحافز قام في نفسه .

(٢) انظر مثلاً كلامه على (الآثار في إبطال الرأي) في كتابه (النبذة ص ٤٥)
فستجده بالقياس إلى ما هنا قليلاً جداً إذ شغل في رسالتنا نحو (٢٢) صفحة على حين لم يعد في (النبذة) الأسطر .

النسخة و خطة النشر

النسخة وقارنخها : نسختنا التونسية هذه من عنوانها إلى خاتمتها بخط الإمام الذهبي (توفي بدمشق سنة ٥٧٤٨ هـ) ، علقها لنفسه من خط محيي الدين بن عربي (المتوفى بدمشق ايضاً سنة ٦٣٨ هـ) . وخط الذهبي معروف مشهور لا يلتبس بغيره البتة .
اما محيي الدين بن عربي فاسخ الرسالة بخطه وراوينا بسنده الخاص إلى مؤلفها ابن حزم ، فأحدي اعاجيب الدنيا : كلما ظن الباحث الموهل في دراسة آثاره وسيرته وأقواله وأحواله انه قارب ان ينكشف له محيي الدين ، راغ منه ووجه ليتجلى بظهر جديد أشد تحييراً ؛ وليس من ههنا الآن التعرض لهذا وإنما ههنا منه هنا ما يتصل بموضوع رسالتنا وهو (ازدواج شخصيته) ، فيينا هو فقيه على مذهب أهل الظاهر بل على مذهب ابن حزم خاصة ، إذا به على عقيدة أهل الباطن في المغيبات وما إليها . وبهذا خالف إمامه ابن حزم الذي كان ظاهرياً فقهياً وعقيدة .

لمحيي الدين عناية خاصة بكتب ابن حزم فقد نسخ منها بخطه واختصر بعضها بنفسه ، ولقد جاء في (فهرسته) قوله : « وكذلك ابتدأت في اختصار (المحلى) لابن حزم الأندلسي »^(١) ، ومن حسن الحظ أن من هذا المختصر نسخة محفوظة في تونس ، وقد عرض له صاحب (كشف الظنون) في كلامه على (المحلى) فقال : « ومن اختصره محيي الدين بن عربي وسماه : المعلّى في مختصر المحلى ، وهو من أحسن المختصرات مع الإحاطة » . ولا عجب فهو من فقهاء الظاهرية ولذا اعتمد الذهبي لنفسه نسخة بخط محيي الدين الذي تلقى المعارف (الحزمية) عن عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي تلميذ ابن حزم ، وذكر في إجازته للملك المظفر غازي بن الملك العادل فقال : « وحدثنى بكتب الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم عن أبي الحسن شريع بن محمد بن شريع عنه »^(٢) .

(١) مجلة المجمع العلمي العربي ٢٩ / ٣٥٦ (فهرست مؤلفات ابن عربي) بتحقيق كوركيس عواد .

(٢) نفح الطيب ٢ / ٣٦٣ .

في المكتبة العبدلية (الصادقية)^(١) بجامع الزيتونة في تونس مجموعة من القطع الصغير رقمها (١٦٨٧) ، آخر قسم فيها رسالتنا هذه في عشرين ورقة بين رقمي (٩٨-١١٧) بخط الذهبي وهو - كما يعرف المطلعون - ليس بالسهل جداً إلا أن قاعدته لا تخفى على من مرّن عليه .

أسطر الصفحات بين (١٨-٢١) سطرأً ، وفي السطر نحو (١٢) كلمة ، وعلى بعض صفحاتها هوامش صغيرة ، وهي قليلة أدرجتها في مواضعها من الرسالة وأشرت إليها . على الصفحة الأولى عنوان الكتاب وسند محيي الدين بن عربي به الى ابن حزم بهذا الترتيب :

ملخص من كتاب إبطال القياس والرأي والاستحسان

والتقليد والتعليل تأليف أبي محمد بن حزم الحافظ

رواية أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني عنه كتابة :

أنبأني به أبو محمد عبد الله بن هارون الطائي من تونس عن أبي القاسم

أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن البقوي عن شريح إذا^(٢)

علقه من خط محيي الدين بن العربي^(٣) محمد بن الذهبي

وردت عليه في أماكن يسيرة^(٤)

(١) العبدلية نسبة إلى عبد الله بن الحبحاب مؤسسها ، و(الصادقية) نسبة إلى صادق باشا عبيدها .

(٢) شريح بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي أبو الحسن مقرئ أشبيلية وخطيبها ، محدث أديب مشهور ، يروي عن ابنه محمد و... وأبي محمد بن حزم ... وله تواليف تدل على معرفته وتقدمه - بغية الملتبس ٣٠٥ .

وأما أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن بقي فأحد قضاة المذهب الظاهري مات سنة ٥٦٢هـ انظر ترجمته في ص ١١٧ من (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) وهو كتاب في تاريخ قضاة الاندلس للقاضي النباهي .

وأما أبو محمد عبد الله بن هارون الطائي عصري محيي الدين فلم افقه له على خير .

(٣) بذلك يعرف في الاندلس والمغرب ، أما أهل المشرق فيسمونه (ابن عربي) بأسقاط (ال) تفريقاً بينه وبين أبي بكر بن العربي صاحب (العواصم) - انظر نفع الطبيب ٣/ ٣٧٣ .

(٤) وردت لو لم يفعل الذهبي ذلك ، وقد أثبت ردوده في الحواشي مشاراً إليها بنجمة ، وأحياناً أبقيتها كما في الاصل بحروف أصغر من حروف النص الحزمي .

وتنتهي الرسالة بهذه الجملة :
« كمل الملخص من رسالة لإبطال القياس والرأي والتقليد في سنة ٧١٩ هـ .

• • •

خطة النشر - لم أكتف في تحقيق هذه النسخة بكونها بخط الإمام الذهبي نقلاً عن خط محيي الدين ، بل جريت على مقابلة فقرها بأمثالها في كتب ابن حزم المطبوعة زيادة في الاطمئنان وقد كلف ذلك وقتاً وجهداً . ودرجت في النشر على ما يأتي :

أ - في الرسم : ١ - مختصر الذهبي الكلمتين الأخيرتين من (ﷺ) بكلمة واحدة هكذا (علم) [انظر مثلاً الورقة $\frac{3}{4}$] فجاءت هذا الاختصار .

٢ - يسهل الهزات في مثل (مسألة) في مسألة : انظر الورقتين $\frac{3}{4}$ ، $\frac{6}{7}$

ومثل (جاء) في (جاءه) : الورقة $\frac{3}{4}$

٣ - يرسم الزكاة بالواو (الزكوة) .

٤ - مختصر ألفات : (الحارث ، هارون ، إسحاق) وواو (من طاووس ،

داوود) وألفاً من (يارسول الله) في رسمها : (يرسول الله) الورقة $\frac{12}{4}$

٥ - يزيد ألفاً على (مئة) في رسمها كالقدماء : (مائة) .

وقد راعيت النطق في كل ذلك فأثبت ما تنقص وأسقطت ما زاد ، وهو المذهب الذي أدعو إليه منذ سنوات اختصاراً للشذوذ ، ومراعاة للنطق ، وتجنباً لحطأ القراءة ، وطردياً لقواعد الرسم الملائمة للفظ .

ب - وضعت خطأ مائلاً إشارة إلى بدء الصفحة في الأصل مشيراً في الهامش

حذاء الخط إلى رقم صفحة الأصل ، فالرقة ($\frac{14}{4}$) مثلاً يدل على أن الصفحة الثانية من الورقة الرابعة عشرة تبدأ بالكلمة التي تلي الخط المائل .

ج - في التعليق :

١ - اشير إلى رقم الآية المستشهد بها واسم سورتها ورقمها ، وإن دعت الحاجة إلى إقامتها فعملت على قدر الحاجة ، أما الحديث فحاولت جهدي عزوه إلى مظانه من دواوين السنة .

٢ - رأيت لزوماً لتعريف موجز ببعض الأعلام أو الأحداث المشار إليها تذكيراً للناس مراعيّاً أن الرسالة تنشر للملمين بالموضوع .

٣ - قد يظن ابن حزم أنه قرر أمراً فيما سبق فيشير إليه منبهاً إلى أنه مرّ ، ولا يكون قد مرّ ، وذلك مواضع بسيرة أشرت إليها . أما ما علقت بماله ارتباط بالموضوع المبحوث عنه فغير كثير .

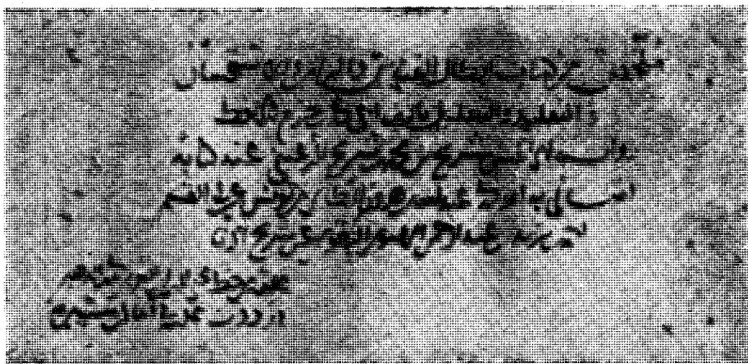
د - حرصت على أن اشير إلى أشباه الموضوعات المدرجة في الرسالة ومواضعها من كتبه المطبوعة في أيدي الناس مثل (المحلى) و (الإحكام لأصول الأحكام) و (النبذة) و (مراتب الإجماع) ولا يخفى ما في ذلك من فائدة للباحث والقارئ المستزيد . هـ - في الزيادة :

أضيف ما أقدّر أنه سقط سهواً من الإمام الذهبي أو محيي الدين مما لا بد للكلام منه حتى يفهم ، وأضمت زيادات ضرورية للتوضيح ، وقد جعلت ذلك كله بين زاويتين [] . و - ألفت بالرسالة فهارس للآيات والأحاديث ولأعلام الناس والجماعات والأماكن ثم الكتب ثم الموضوعات .

ولا يسعني في الختام إلا إهداء الشكر الجزيل إلى تونس الحبيبة في أشخاص أساتذتها الأعلام السادة : حسن حسني عبد الوهاب وعثمان الكعاك وسليمان مصطفى زيبس ومحمد الشاذلي النيفر ، فقد لقيت من أخوتهم وأرحمتهم ما ليس غريباً ممن تحلى بالعلم ، وما يسر مهنتي في دور الكتب والآثار التونسية . عمر الله تونس ودور علمها وخزائن كتبها . وودّها أحسن مما كانت : عاصمة من عواصم التراث الإسلامي والحضارة الانسانية .

سعيد الافغاني

دمشق
شوال ١٣٧٩ هـ
نيسان ١٩٦٠



سورة التوسعة الأولى من المخطوطة التوسعية

Handwritten signature or text, likely a name, written vertically in Arabic script.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

أول الرسالة في المخطوطة التونسية

[illegible]

آخر صفحة من المخطوطة وتنتهي بتاريخ النسخ

